استراتيجية الاستدامة المثلى للاقتصاد العراقي بين تحديات الواقع ورؤى المستقبل لدعم الجامعات العراقية (رباعية المنهج الاقتصادي المستدام)

م. د. حيدر ظاهر محمد/ جامعة الفراهيدي كلية الادارة والاقتصاد
أ. د. فارس كريم بريهي/ جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359
https://doi.org/10.31272/jae.i140.1053

المستخلص :

ليس بإمكان الاقتصاد العراقي الخروج من التبعية الاقتصادية والاعتماد الشبه كامل على النفط وتحقيق نمو اقتصادي مطرد الا بعد تنمية موارده البشرية، وذلك من خلال اعادة هيكلة النظام التعليمي بجميع مستوياته ومواكبة مدخلات الاقتصاد العراقي بما يتناسب وقطاعاته كافة، وتبني الوسائل الحديثة في برامج التأهيل والتدريب ولاسيما التعليم الجامعي ، مما يسهم في تلبية متطلبات التنمية المرجوة من قوى العمل الماهرة والذي بدوره سيشارك هذا النظام بفاعلية كبيرة في عملية التحول الاقتصادي من اقتصاد زراعي تقليدي الى اقتصاد نامي حديث يعتمد على مجموعة واسعة من السلع (زراعية وصناعية وخدمية)، وان نجاح السياسات التعليمية في الاقتصاد العراقي سيودي بدوره الى خلق اقتصاد تراكمي في راس المال البشري الذي يعد عمود التنمية وجوهرها، وهذا يتطلب سياسات اقتصادية وسياسية واجتماعية لنجاح التنمية المستدامة .

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة ، الاقتصاد الريعي ، المرض الهولندي

مجلة الادارة والاقتصاد
مجلد 48 العدد 140 / أيلول / 2023
الصفحات : 16 - 31

المقدمة :

يعد قطاع النفط في العراق هو الاساس لجميع الفعاليات الاقتصادية وتعد الايرادات النفطية هي المصدر الاهم الذي من خلاله تمول جميع المشاريع الاقتصادية ويكاد يكون المصدر الوحيد للموازنة العامة للدولة ، لذا يجب التعامل مع هذه الثروة بما يحقق اعلى فائدة وتجنب اقل هدر ممكن ، وذلك عن طريق استغلال الثروة النفطية بطريقة عقلانية ورشيدة تضمن تحقيق ذلك ، وتوجيهها نحو مشاريع البنى التحتية وتنمية الموارد البشرية التي ستضمن المحافظة على الاصول دون اندثارها .

مشكلة البحث :

يعاني الاقتصاد العراقي من المشكلة الريعية التي أدت الى سياسات إنفاقيه توسعية وسلوك مسرف في المال العام في السنوات المالية ، وعند تراجع الإيرادات النفطية بسبب انخفاض الاسعار برزت اهمية تطوير العمليات النفطية غير الانتاجية ، اذ تركزت الانشطة النفطية على جانب الانتاج دون بقية القطاعات الاخرى .

هدف البحث :

بيان اهمية التنمية المستدامة غير المعتمدة على النفط ، وتوضيح ان بإمكان القطاعات الاقتصادية من تحقيق نمو اقتصادي مستدام بالاعتماد على الموارد البشرية الملائمة وهذا نتيجة نظام تعليم متقدم ومستدام يضمن تحقيق التنمية المنشودة.

فرضية البحث :

تقوم الفرضية على أساس (لن تتحقق التنمية المستدامة دون اعداد نظام تعليمي قادر على التعامل مع عملية التنمية المنشودة) .

منهجية البحث :

استخدم الباحثان المنهج الاستنباطي المعتمد على الاسلوب الوصفي التحليلي ، للتعرف على اهمية النفط ومقارنته بمصادر الطاقة الاخرى بالمستقبل ، فضلا عن تحليل الانتاجية الكلية والجزئية لبعض بيانات الاقتصاد العراقي .

وسنتناول في هذا البحث الاقتصاد العراقي من خلال (رباعية المنهج الاقتصادي المستدام) وتحليل اهم ابعادها والتي ستضمن تحقيق اهداف التنمية المستدامة :

المحور الاول
التنويع الاقتصادي

اولاً : تنويع الهيكل الانتاجي

تباينت نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية في توليد الناتج المحلي الاجمالي خلال العقود الماضية الا ان هذا التباين رافقته حقيقة ثابته وهي هيمنه القطاع النفطي على باقي القطاعات الاخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، وسجلت الايرادات النفطية اعلى نسب المساهمة في تكوين الناتج مع تذبذب مساهمة القطاعات الاخرى. وشهد القطاع الزراعي تراجعاً كبيراً خلال العقدين الماضيين ، ولاسيما بعد غزو العراق عام 2003 ، ويعاني القطاع الزراعي تدهوراً خطيراً الى الحد الذي لم يعد يؤمن الطموح والطلب على الاحتياجات الغذائية المحلية، ويعاني العراق عجزاً كبيراً في سد الاحتياجات من المواد الغذائية الاساسية التي اصبحت تسد عبر الاستيراد من الخارج ، ويعود هذا العجز في تلبية المواد الغذائية لعدة اسباب منها نقص التجهيزات والمستلزمات الزراعية وقلة مكافحة الامراض الزراعية واتباع اساليب زراعية متخلفة ، فضلاً عن مشكلة نقص المشاريع الإروائية وارتفاع مستويات التصحر وملوحة التربة ، مما ادى الى انخفاض انتاجية الدونم من المحاصيل الزراعية (وزارة التخطيط/ العراق ، 2018: 1).

وبالرغم من اهمية القطاع الصناعي بين الانشطة الاقتصادية وما له من دور كبير في التقليل من الاعتماد على النفط واستيعاب الايدي العاملة وفي تكوين الناتج المحلي ، الا انه احتل المرتبة ما قبل الاخيرة في المساهمة في الناتج المحلي في الاقتصاد العراقي عام 2011 ، ويعاني القطاع الصناعي في العراق تراجعاً وتدهوراً في اغلب مكوناته وانهيار بنيته الاساسية بشكل كبير مما جعله لا يتناسب والاهمية الاقتصادية لهذا القطاع ومدى الحاجة الية للوصول الى الاهداف المنشودة لهذا القطاع (ناصر ، 2018: 57-58). والجدول الاتي يبين القطاعات الاقتصادية ونسب مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي .

الجدول (1) / مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2015 – 2021 (مليار دولاراً)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	القطاع الزراعي	نسبة مساهمة الزراعة في GDP%	القطاع الصناعي	نسبة مساهمة الصناعة في GDP%	قطاع الخدمات	نسبة مساهمة الخدمات في GDP%	نسبة مساهمة النفط في GDP%
2015	166.7	11.18	4.81	5.49	2.36	83.48	35.98	57.42
2016	166.6	9.34	4.17	6.52	2.91	81.22	36.34	56.32
2017	187.2	11.14	4.57	6.42	2.61	84.22	37.34	56.32
2018	227.3	10.54	4.05	6.88	3.33	86.26	36.59	57.44
2019	233.6	12.67	3.95	5.65	2.95	86.88	35.85	59.56
2020	184.3	8.88	3.87	6.56	3.11	72.58	44.3	50.56
2021	207.8	9.22	3.91	6.66	3.01	78.66	42.56	52.69
النمو المركب	%2.8	%0.3		%0.02		%0.5		

المصدر : الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي المنشور على الموقع الالكتروني http://data.albankaldawli.org/country/iraq

يبين الجدول (1) ضعف الأهمية النسبية للقطاعات ألإنتاجية السلعية (ماعدا النفط) في الناتج المحلي ألإجمالي وانخفاض مساهمتها بشكل كبير، ويمكن تحليل الجدول عبر النقاط الاتية :

1- اذ نرى ضعف وانخفاض اسهام جميع القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاع الزراعي قد وصل الى 4.8% كأعلى نسبة في عام 2015 وانخفضت هذه النسبة الى 3.9% عام 2021. اما القطاع الصناعي فان نسبة مساهمته 3.3% كأعلى نسبة وصل اليها في عام 2018 مقابل 2.3 % في عام 2015 بالمقابل نرى ارتفاع مساهمة الأنشطة الخدمية اذ تحتل الأهمية النسبية من بعد قطاع النفط مباشرةً حيث بلغت نسبة اسهامها عام 2020 بنحو 44% مقابل ادنى نسبة وصلت اليها عام 2015 نحو 35% ، مما يدل على انخفاض ألإنتاجية في الاقتصاد العراقي وضعف القطاع الصناعي وبالتالي التنويع الاقتصادي .

2- يتضح مما تقدم ان الاختلالات الهيكلية العميقة في بنية الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي تجعله في وضع حرج وحساس ازاء ما يحدث من صدمات في قطاعه النفطي الذي يشكل النسبة الرئيسة في تكوينه ، إذ يُعد القطاع النفطي القطاع القائد والمتحكم في حجم الناتج المحلي الإجمالي ، إذ يشكل هذا القطاع مصدره الأساس في تكوين العرض المحلي المتأتي في جزء كبير منه عن طريق الاستيرادات نتيجة ضعف القطاعات ألإنتاجية الأخرى ، وهذا يعني إنّ أي صدمة تصيب القطاع النفطي سوف تؤدي الى حدوث صدمة في جانب العرض ، مما يؤدي الى حدوث آثار خطيرة ليس من الناحية الاقتصادية فقط ، وإنما من الناحية الاجتماعية أيضاً ، كما حصل في عقد التسعينيات عند فرض العقوبات الاقتصادية على العراق ، وكذلك عند تغير أسعار النفط في السوق الدولية ما بعد عام 2008.

ثانياً : تنويع هيكل الصادرات

يُعد قطاع التجارة الخارجية من اهم القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي ، اذ يعتمد عليه الاقتصاد في مبادلاته مع باقي دول العالم ، اذ تعد عوائد التصدير هي المصدر الاساسي للعملة الصعبة التي تمكن الدولة من استرداد متطلباتها واحتياجاتها من السلع والخدمات سواء كانت انتاجية او استهلاكية .

هيمن قطاع النفط على الصادرات العراقية خلال العقود الماضية اذ شكلت الصادرات النفطية ما نسبته 99.5% من مجموع الصادرات العراقية عام 2019 ، وهذا يدل على ضآلة مساهمة الصادرات غير النفطية (وزارة التخطيط/العراق،2019: 7). ان الاعتماد المتزايد على الصادرات النفطية اسهم في تراجع دور القطاعات الاقتصادية الاخرى فضلاً عن عدم اتباع سياسة اقتصادية وطنية لدعم الصادرات غير النفطية فضلاً عن عدم فرض اي قيود كمية او نوعية على الاستيرادات الامر الذي ادى الى تراجع دور الصناعات المحلية وعدم قدرتها على منافسة السلع الاجنبية الداخلة الى البلد ، حتى القطاع الزراعي لم يسلم من المنافسة غير المتكافئة ، اذ إن عدم فرض قيود على الاستيرادات الزراعية ادى الى اغراق السلع الزراعية المستوردة الاسواق المحلية ، الامر الذي ادى الى تراجع القطاع الزراعي في تلبية الاحتياجات الاسواق المحلية (عبد الله ،2018: 6) . والجدول الاتي يبين هيكل صادرات العراق خلال المدة (2015 -2021) .

الجدول (2) هيكل صادرات الاقتصاد العراقي للمدة (2015- 2021)(مليون دولاراً)

السنـــة	إجمالي الصادرات	صادرات النفط الخام	نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات * %	الصادرات غير النفطية	نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات*%
2015	63726.1	61883.7	99.6	308.2	0.4
2016	39430.4	38964.7	99.7	123.6	0.3
2017	51763.6	51453.0	99.7	174.5	0.3
2018	79680.5	79407.5	99.6	273.0	0.4
2019	94171.6	93778.5	99.5	393.1	0.5
2020	104669.5	103884.8	99.2	784.7	0.8
2021	97921.8	97187.3	99.2	734.5	0.8

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على :

- جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات السنوية للسنوات المذكورة.

* النسب من استخراج الباحثان .

الشكل (1)/ هيكل صادرات الإقتصاد العراقي للمدة (2015-2021)

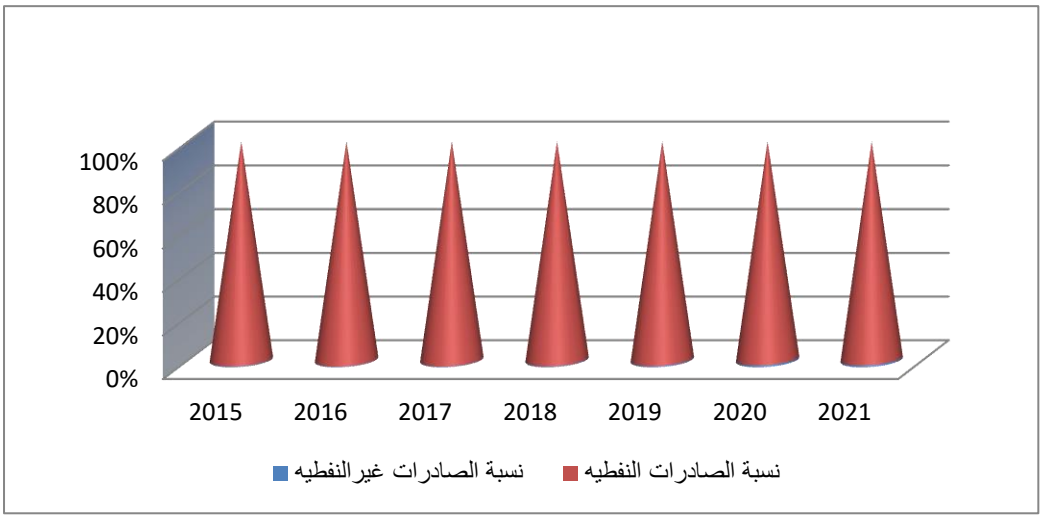

المصدر: الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

ويمكن تحليل الجدول (2) والشكل (1) عبر النقاط الاتية :

1- إن الصادرات غير النفطية توضح لنا ضآلة مساهمتها في تكوين هيكل الصادرات للاقتصاد العراقي ونجد إنها شكلت في عام 2015 (4%) منه . أي إنه بالرغم من العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على العراق إلا إنّ مستوى الإنتاج والتصدير في العراق كان أفضل من السنوات اللاحقة ماعدا الارتفاع الحاصل بعد عام 2003من هذا النوع من الصادرات والذي كان نتيجة لرفع العقوبات الاقتصادية من جهة ، وبسبب انخفاض الصادرات النفطية من جهةٍ أخرى ، اذ شكلت الصادرات الخام غير النفطية (8%) وصادرات المنتوجات الحيوانية والمواد الغذائية (5%) .

2- نلاحظ ان الصادرات غير النفطية شكلت أعلى قيمة لها خلال عام 2020 وكانت قيمتها بنحو (784.7) مليون دولاراً وارتفعت الصادرات بشكل عام بعد الحرب ، ويرجع ذلك الى رفع جميع القيود عنها فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد والسلع وارتفاع أسعار الصرف خلال العام نفسه .

3- بلغ مجموع الصادرات غير النفطية لعام 2015 بنسبة (4%) وكما هو مبين في الجدول اذ بلغت قيمة الصادرات الإجمالية العام نفسه (308.2) مليون دولاراً شكلت الصادرات غير النفطية منها ما قيمته (1288.8) مليون دولاراً ، اذ انخفضت صادرات النفط الخام من (11343.1) مليون دولاراً في العام 2020 الى (8348.8) مليون دولاراً في العام 2021 (البنك المركزي /العراق ، 2022 ، ص بلا).

4- اعتماد صادرات الاقتصاد العراقي على النفط الخام وبنسب مرتفعة مقارنة بإجمالي الصادرات ، اذ بلغ نسبة اسهام الصادرات النفطية في عام 2014 بنحو 99.2% بعدما كانت في عام 2015 86.3% كأدنى نسبة وصلت اليها خلال المدة (2015 – 2021).

5- إن نسبة اسهام الصادرات غير النفطية الى إجمالي الصادرات بنحو 13.2% في عام 2015 كأعلى نسبة وصلت اليها مقابل ما نسبته 0.8 % في عام 2021 . وهذه النسبة تدل على انعدام التنويع الاقتصادي في الاقتصاد العراقي ، والشكل (1) يوضح مقدار الاختلال الذي يعاني منه هيكل الصادرات الوطنية .

6- أما في السنوات التي لحقت عام 2015 فنلاحظ الانخفاض في نسبة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات اذ لم تشكل (1%) من إجمالي الصادرات ، مما يدل على ارتفاع درجة التركز السلعي في هيكل الصادرات الوطنية نتيجة لاعتماده على تصدير سلعة واحده وعدم التنوّع في الصادرات الوطنية ، وإنّ انخفاض الصادرات السلعية غير النفطية يوضح انعدام التنويع في الاقتصاد العراقي ومدى تخلف القطاعات ألإنتاجية وعدم وجود جهاز إنتاجي يتمتع بالمرونة والكفاءة و قادر على تحقيق فائض إنتاجي ممكن تصديره ، يدل ايضا على عدم وجود سلع وطنية بميزة نسبية قادرة على تحقيق التنافسية الكفؤة مع السلع الاجنبية .

المحور الثاني
تنمية الموارد البشرية

اولاً : واقع التعليم في العراق

يمتلك العراق تراكماً تاريخياً عميقً وموارداً طبيعية كامنة فضلاً عن هرم سكاني فتي يمكن ان يسير بمؤشرات الاداء الاقتصادي والنهوض بواقعه من خلال تجارب تنموية متطورة ، الا اننا مع الاسف نجد في التجارب التنموية المعاصرة عدم وضوح معالم ورؤى تمكنه من النهوض بواقعه الاقتصادي بدليل احتلال العراق مراكز متأخرة في تقارير التنمية البشرية ، ومن هذا المنطلق يمكن القول بآن العراق يواجه جملة من المهمات والتحديات في وضع استراتيجية واضحة ترسم هوية التنمية البشرية . اما عن مدى انعكاس امتلاك العراق للموارد على مستوى التنمية البشرية وما مدى تأثير الحروب على تدني المستوى الصحي والتعليمي والاقتصادي للفرد العراقي ، فيمكن توضيح ذلك عبر تدني الكثير من مؤشرات التنمية البشرية وفي مقدمتها المؤشر التعليمي الذي يعد من المؤشرات المهمة الذي تعكس مستوى التنمية البشرية التي وصل اليها مجتمع ما ، ويعد التعليم من المتضمنات المهمة للتنمية البشرية ، اذ يعد اداة لاكتساب الثقة وحقا انسانياً رئيس يهدف الى تحسين الحياة البشرية ويعد التعليم عنصراً اساسياً لتحقيق التنمية المستدامة وعنصراً حاسماً بدرجة خاصة في مجال تلبية الاحتياجات البشرية الاساسية وتحقيق العدالة الاجتماعية وبناء القدرات (القسيفي،1995 :92). اذ نرى انخفاض مؤشر التعليم في العراق بالرغم من اهميته الاقتصادية والاجتماعية والجدول الاتي يوضح اهم مؤشرات التعليم خلال المدة (1990 – 2013) .

الجدول (3) اهم مؤشرات دليل التنمية البشرية الخاصة بالتعليم في العراق لسنوات مختارة .

السنة	1990	1993	2003	2004	2005	2006	2007	2010	2013
معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة %	78.6	57.3	39.9	74.1	74.1	77	83.9	85.6	85.5
معدلات الالتحاق الصافي بالمدارس %	90.8	43.1	63	88.6	86.2	86.2	84.8	93.0	94.1
نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق %	6.3	4.6	12.6	4.2	6.8	6.1	5.2	9.2	8.8

المصدر السنوات :1993،1990 لجنة الاقتصاديين العراقيين ، تقرير التنمية البشرية 1995 ، جمعية الاقتصاديين ، بغداد ،1995 ص169.

السنة :2003 البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية 2005 ، نيويورك ،2005 ، ص267

- السنوات : 2007،2006،2004 ، 2010اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ،التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان و الأهداف الإنمائية الألفية ،2011 ، ص45.
- 2013،2010 جمهورية العراق ، وزارة المالية ،دائرة الموازنة ،تقارير خاصة بالدائرة، 2014، ص34 .

على الرغم من القرارات التي صدرت سابقاً بشأن مكافحة الامية والزامية التعليم الابتدائي الا اننا نرى معدل الالتحاق بالمدارس انخفض الى 43.1% عام 1993 بعدما كان 90.8% في عام 1990 وقد شهدت معدلات الالتحاق انخفاضاً ملحوظاً في تسعينيات القرن الماضي ورافق هذا التراجع تدني نمو مخرجات التعليم في كافة مراحلة مما ولد اثاراً سلبية على مستوى التعليم في العراق، ومن الأسباب التي ادت الى هذا التدهور تناقص فرص العمل وقلة الاجور، اذ تشير الاحصائيات الى ان مجموع الراسبين والتاركين في مراحل التعليم المختلفة بلغ 20% عام 1998(العلاق،2007: 22-23). اذ نرى من خلال الجدول ان النسب لا تعكس الواقع بسبب الوضع الاستثنائي الذي مر به البلد ولاسيما بعد عام 2003، اذ إن اعمال العنف والتهجير التي سادت في البلاد والتسرب من التعليم نتيجة الوضع الاقتصادي المتدهور وحاجة الاسر الى عمل الاولاد لتحمل نفقات المعيشة، اما معدل الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين والذي يعد من المؤشرات المهمة للوصول الى تحقيق تعميم التعليم الابتدائي وتحقيق الاهداف الانمائية، اذ نرى ان معدل الالمام بالقراءة والكتابة نسبة 39.9% في عام 2003 والتي تعد نسبة منخفضة جداً مقارنة مع السنوات السابقة واللاحقة اذ بلغت اعلى نسبة لها في عام 2010 بنحو

6،85% بعد ان شارف على الوصول الى نسبة 100% في ثمانينيات القرن الماضي . وتجدر الاشارة الى انه بالرغم من نسب الانفاق التي تُعد جيدة نسبياً ، الا إنها لا تعكس الواقع التعليمي ، وذلك عبر انتشار ظاهرة المدارس الكرفانية والطينية ، وعدم صلاحية الابنية لمعظم المدارس القائمة والدوام الثنائي والثلاثي فضلاً عن ضعف الملاكات والمناهج وارتفاع ظاهرة التسرب والرسوب العالية . والجدول الاتي يبين معدلات الرسوب والتسرب للمراحل الابتدائية والثانوية والتعليم الجامعي والتقني في العراق.

ثانياً : الواقع الصحي في العراق

يعُد مؤشر الصحة هدفاً من اهداف التنمية ووسيلة لتحقيق ناتج محلي حقيقي مرتفع، اذ يؤثر الانفاق العام على العديد من المؤشرات الصحية بما فيها متوسط العمر المتوقع عند الولادة فضلاً عن معدل الوفيات دون سن الخامسة، الذي يعد من ابسط المؤشرات الصحية التي يمكن الاعتماد عليها لمعرفة الواقع الصحي، اذ كان العراق لغاية عام 1990 يقدم نظاماً صحياً قادراً على تأمين الخدمات الصحية بكافة مناطق البلاد ، اذ كان هذا التقدم الصحي واضحاً في جوانبه الكمية والنوعية عن طريق حصول المواطنين على الخدمات الصحية بأجور رمزية او مجانية من قبل المؤسسات الصحية الحكومية المزودة بالمعدات الطبية الحديثة والادوية المختلفة فضلا عن ملاكات طبية مدربة على تقديم افضل الخدمات(منظمة الصحة العالمية،2019: 3) . والجدول الاتي يبين المؤشرات الصحية في العراق .

الجدول (4) اهم المؤشرات الصحية في العراق للمدة 2015 -2020

السنة	معدل الوفيات الاطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود	معدل العمر المتوقع عند الولادة	نسبة الانفاق على الصحة من الانفاق العام
2015	37.5	68.7	5.97
2016	36.6	68.8	6.12
2017	35.7	69.0	7.5
2018	34.8	69.2	6.1
2019	33.9	69.4	6.5
2020	33.8	69.5	7.2

المصدر : جمهورية العراق ،وزارة المالية ،دائرة الموازنة العامة

- بيانات البنك الدولي المنشور على الموقع الالكتروني http://data.albankaldawli.org/country/iraq

وعلى الرغم من زيادة الانفاق على الصحة الذي من المفترض ان ينعكس على الواقع ، الا إن الواقع بعيد عن ذلك ، وان ما يشهده العراق من ضعف اهلية المستشفيات من حيث الاجهزة الطبية والملاكات والاطباء والابنية ، فضلاً عن ظاهرة تسرب الملاك الطبي الى الخارج . والان اغلبنا يتوق الى السفر الى خارج العراق للاستطباب بسبب ضعف خدمات القطاع الصحي في العراق .

ثالثاً : اداء الاقتصاد العراقي

يعد الناتج المحلي الاجمالي خير مؤشر للأداء الاقتصادي في البلاد والذي يعبر عن مجموع أقيام السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال مدة معينة تكون عادة سنة واحدة، ويعد الناتج المحلي الاجمالي من اكثر المعايير شمولا لقياس مجمل انتاج الدولة من السلع والخدمات (زيني،2010،ص447) . ونتيجة لهذه الاهمية سنتوجه لتحليل هذا المؤشر فضلا عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الذي يعد من اكثر المؤشرات شيوعاً، ثم التطرق الى معدلات البطالة ومن خلال هذه المتغيرات التي تعد اساسية لقياس مؤشر المستوى المعيشة في البلاد والجدول الاتي يوضح الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات البطالة .

الجدول (5)/ الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه ومعدلات البطالة للعراق لسنوات مختلفة

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	السكان	نصيب الفرد من GDP (دولار)	معدل البطالة %
2015	166.7	37.7	4416	10.7
2016	166.6	38.6	4305	10.8
2017	187.2	39.6	4725	13.0
2018	227.3	40.5	5601	14.1
2019	233.6	41.5	5621	15.1
2020	184.3	42.5	4332	16.2
2021	207.8	43.5	4775	16.2

المصدر : بيانات البنك الدولي المنشور على الموقع الالكتروني http://data.albankaldawli.org/country/iraq

ويمكن تحليل الجدول (5) عبر النقاط الاتية :

1- ارتفاع نصيب الفرد من(GDP) خلال المدة وكما هو واضح، لكن رافقها تفاوت في توزيع الدخل .

2- على الرغم من الانخفاض النسبي في معدلات البطالة ، الا انها لاتزال مرتفعة 16.2% عام 2021 ، فضلاً عن كونها تعكس البطالة الصريحة فقط دون البطالة الناقصة والمقنعة والتي اذا تم اضافتها فان معدلات البطالة سترتفع و قد تتجاوز 40% ، فكلنا على يقين ان مؤسساتنا مليئة بتلك البطالة ، وما يثبت هذا هو عدم وجود اي زيادة في الناتج الزراعي او الصناعي بل انخفاضها بينما هناك زيادة في التشغيل في مؤسسات الدولة. لاحظ مساهمة الزراعة والصناعة وعدم زيادتها بل انخفاضها عبر الجدول (21) السابق .

3- اما الزيادة في GDP فهو متذبذب كما انه مؤشر غير كافي اذ انه لا يعكس كل تكاليف الانتاج ولاسيما التكاليف البيئية وحقوق الاجيال وكلفة الفرصة البديلة .

المحور الثالث

بدائل الطاقة النظيفة وحقوق الاجيال

اولاً : بدائل الطاقة النظيفة

لقد نهج العراق سياسة الطاقة منذ اكتشاف النفط في أوائل القرن الماضي بهدف تحقيق الالتزامات الضرورية للتنمية الاقتصادية وتلبية متطلبات النهضة العمرانية ، اذ ركزت سياسة
العراق في الاعتماد على النفط لتلبية احتياجات الطاقة لقطاعي النقل والكهرباء فضلا عن استخدام النفط كمدخلات للصناعات التحويلية وغيرها ، وزاد اعتماد العراق على النفط ولم يستطع تطوير سياسات الطاقة بسبب الانظمة الحاكمة ودخوله في حروب طويلة ومستمرة ، الامر الذي اثقل على صناع القرار اتخاذ خطوات جادة لتطوير سياسة الطاقة مع مراعاة مجمل مصادر الطاقة الاخرى وفي مقدمتها الطاقة المتجددة.

واستمر الحال ما بعد التغيير في عام 2003 اذ تم التوسع في انتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي ولاسيما من خلال جولات التراخيص بهدف تحقيق اكبر قدر من الامكانات المادية لإعادة الاعمار وكسب المزيد من الشركاء للنهوض بالواقع النفطي الامر الذي ادى الى احتكار السياسة النفطية لمجمل سياسات الطاقة في البلد وتم الاهتمام بالقطاع النفطي وتجاهل المصادر الاخرى ، ومن اهم الاسباب التي ادت الى اهمال مصادر الطاقة المتجددة في ميزان سياسة الطاقة في العراق يمكن ايجازها بالاتي : (سلمان، 2013: 127)

1- غياب برنامج ادارة الطلب على الطاقة في سياسة طاقة ترتكز بالأساس على السياسة النفطية والتركيز على ادارة عرض الطاقة فقط .
2- زيادة تكاليف الطاقة الكهرومائية من مصادره المتجددة .
3- غياب عمليات اعادة اعمار البنى التحتية الاستراتيجية الاساسية للطاقة الكهرومائية .
4- عدم اهتمام شركات القطاع العام بصناعة الخلايا الشمسية وعدم توفر الامكانات المطلوبة .
5- توفر الاحتياطات النفطية والغازية لتلبية الطلب على الطاقة ورخص اسعارها مقارنة مع مصادر الطاقة المتجددة .
6- غياب الوعي في تنويع مصادر الطاقة وتقليل التلوث الناجم عن استخدام النفط والغاز .

ثانياً : ضمان حقوق الاجيال

تعد مسألة حقوق الاجيال من المسائل الحديثة نسبياً التي نادت بها معظم الدول التي تمتلك مواردا طبيعية قابلة للنضوب ، وذلك بهدف المحافظة على حقوق الاجيال القادمة في الموارد الطبيعية وعدم استنزافها من قبل الجيل الحالي ، لذا سعت الكثير من الدول الى انشاء العديد من صور المحافظة على الموارد الطبيعة كالصناديق السيادية وانشاء مشاريع البنى التحتية المتقدمة التي تضمن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة للأجيال اللاحقة ، فضلاً عن الالتزامات البيئية التي يمكن من خلالها المحافظة على مكونات المحيط البيئي من التلوث .
ولكن نرى في العراق لا يوجد اي شكل من الاشكال المحافظة على حقوق الأجيال القادمة ، اذ عانى العراق خلال العقود الماضية من حروب ودمار ولم تتسن له الفرصة للتوجه نحو انشاء بنى تحتية متقدمة ولا الاهتمام بالبيئة اذ تركزت عائدات موارده الطبيعية على النفقات التشغيلية والانفاق العسكري ، فضلاً عن الحصار الاقتصادي الذي فرض خلال العقد الاخير من تسعينيات القرن الماضي الذي خلف اثاراً اقتصادية واجتماعية وبيئية لم تمكنه من النهوض بالواقع الاقتصادي وتحقيق التنمية ، ولكن ما بعد عام 2003 كانت هناك فرصة اكبر للنهوض وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والتي من خلالها يمكن معالجة الدمار التي خلفتها الاعوام الماضية ويمكن
توضيح ذلك عبر النقاط الاتية .

1- النفقات العامة

إن العائدات النفطية في العراق تركزت بشكل اساس على النفقات العامة والتي لم تشكل النفقات الاستثمارية الا الجزء الضئيل منها ، فضلاً عن إن الانفاق الاستثماري وجه نحو مشاريع خدمية واهمال المشاريع التي تسهم في زيادة الانتاج الحقيقي واهمال المشاريع الاستراتيجية التي من خلالها يمكن النهوض بالاقتصاد القومي

، ناهيك عن الفساد المستشري في كافة مفاصل الدولة والذي حال دون توجه النفقات الاستثمارية نحو المشاريع التنموية.

بالرغم من ضعف النفقات الاستثمارية في العراق الا انه قد رافقها زيادة ظاهرة الفساد والفشل الاداري والتي ادت الى عدم فاعلية النفقات الاستثمارية ، فقد احتل العراق مواقع متقدمة حسب تقارير المنظمة الشفافية الدولة الذي يعتمد على مجموعة من المعايير منها (**منها مدى تطبيق القوانين، ونشر المعطيات والميزانيات، والحسابات الختامية، وحصول إعمال العنف، وارتفاع الرشوة و النهب والاختلاس)** (عاتي ،2019 :74) .

2 – التلوث البيئي

تدهور النظام البيئي في العراق تدريجياً خلال العقود الماضية نتيجة الحروب والنمو السكاني وتزايد الطلب على الوقود الاحفوري ، فضلاً عن تزايد حجم المشروعات الصناعية الملوثة للبيئة وفي مقدمتها الصناعة النفطية ، واصبحت التحديات اكثر وباتت تنذر بتدهور النظام البيئي ، وقد تجلت اثاره بفقدان التنوع البيولوجي واثار اخرى لها علاقة بالصحة البشرية حتى اصبح مؤشر الاصابة بالسرطان ذا دلالة عميقة للارتباط بين حجم التلوث وحجم الوفيات ، **وسنتناول في هذا الصدد تلوث الهواء والتربة والمياه .**

أ – تلوث الهواء

برزت مشكلة تلوث الهواء في العراق خلال العقود الاخيرة ولا تعرف بدقة مدى حدتها بالرغم التسليم بأن الزراعة والتربة والمياه قد تضررت بفعل الملوثات الغازية والامطار الحمضية ، وكانت اهم مصادر التلوث المحطات الحرارية ومعامل الحديد والاسمدة، فضلا عن زيادة استعمال الوقود المشبع بالرصاص اذ بلغ تركيز الرصاص في الهواء في مدينة بغداد بنحو 2.9 (2 ماكرو غرام/ م^3) في عام 2009 (وزارة البيئة/العراق،2009: 23). كما انه في عام 2011 اطلقت كميات من الغازات المحروقة جراء الصناعة النفطية ما مقداره 2.7 مليار متر مكعب وتوثر هذه الانبعاثات على البيئة المحيطة بالحقول النفطية والتي لها اثار سلبية كبيرة على النظام البيئي، ناهيك عن الاثر الاقتصادي الذي يعني فقدان مورد غير متجدد وحرقة ما يمثل خسارة اقتصادية تتحملها الاجيال الحالية واللاحقة (وزارة البيئة/العراق،2013: 6). اما انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري فتقدر كميتها 52.8 مليون طناً في عام 1990 لتزداد الى 98.8 مليون طناً في عام 2009 ويعد سبب هذه الزيادة الى متطلبات الطاقة والاستهلاك المتنامي للوقود الاحفوري (وزارة البيئة/العراق،2009: 60) .

ويمكن تنقيط التكاليف المُرتبطة للغاز المحروق هدراً وكالاتي :

- خسارة قيمة الغاز المحروق هدراً .
- خسارة الفائدة التي يمكن الحصول عليها من استثمار عوائد الغاز المحروق هدراً والتي نطلق عليها كلفة الفرصة البديلة .
- كلفة الضرر من التلوث الناتج من الغاز المحروق هدراً .
- كلفة علاج هذا التلوث الناتج عن حرق الغاز .
- كلفة حق الجيل القادم بهذا المورد الناضب المحروق هدراً .

ب – تلوث المياه

ادى الاستغلال المفرط للمياه والتدهور في نوعيتها نتيجة تصريف النفايات السائلة بمختلف انواعها الى تفاقم مشكلات المياه والاضرار بالنظم الايكولوجية وصحة الانسان ، اذ قدرت كمية المياه المطروحة من القطاع الصناعي في مجاري الانهار بحوالي 93570 م^3 في اليوم، اي ان لكل متراً مكعباً ملوثاً قادراً على تلويث 40 -50 متراً مكعباً من المياه الصالحة (الجهاز المركزي للإحصاء/العراق،2011: 194). اما المؤسسات الصحية في العراق البالغ عددها 1568 مؤسسة تولد ما كميته 5 مليون م^3 من المياه الملوثة (عبد،2015: 71). اما القطاع النفطي له النصيب الاكبر من تلويث المياه اذ إن الكثير من الشركات النفطية تستخدم مواد كيمياوية سامة في الابار النفطية والوحدات الانتاجية المرافقة للاستخراج مسببةً تلوث شديد لمشاريع مياه الشرب القريبة، فضلاً عن ان الشركات النفطية تقوم باستخدام ما يعادل اكثر من اربعة براميل مياه لإنتاج برميل واحد من النفط ، وهذا يوضح ان زيادة استخراج النفط في العراق سيكون على حساب استهلاك المياه وتلويثها(لطيف،2009: 9) .

ج – تلوث التربة

يعاني العراق من تدهور وتلوث التربة نتيجة الانشطة الخدمية والصناعية والزراعية فضلاً عن مخلفات الحروب من الالغام والذخائر غير المنفلقة وبقايا الاليات المدمرة وتعد المناطق الجنوبية من العراق من المناطق الاوسع انتشاراً لهذه المخلفات ، اذ مر العراق خلال العقود الثلاثة الماضية بثلاثة حروب متتالية وكان لها النصيب الاكبر من صور تدمير البيئة ، ومن اهم انواع تلوث التربة هو التلوث بالمواد السامة المستخدمة في الحقول النفطية (عبد،2015: 76-77). فضلاً عن كمية البرك النفطية الكبيرة الحاوية على النفط الخام او

المياه ذات المحتوى النفطي العالي المتولدة نتيجة التصريف السائل غير المعالج للمياه الى التربة المجاورة او الاخطاء التشغيلية والتصميمية مما يؤدي الى حدوث تلوث يستهدف التربة والتنوع الاحيائي .

ونلاحظ مما سبق ان القطاع النفطي في العراق يعاني من اسلوب اداري غير مستدام ، اذ يتم تلويث المكونات البيئية وتجاوز على حقوق الاجيال في المورد النفطي والغازي غير المتجدد والتجاوز على الاجيال اللاحقة من خلال تحملهم اعباء أيكولوجية وبيئية من جراء الادارة غير المستدامة والاستغلال المفُرط للمورد الناضب .

المحور الرابع
مقترحات للبدء في مسار التنمية المستدامة للاقتصاد العراقي

إن تحقيق التنمية المستدامة في العراق يتطلب ارادة وطنية حقيقية ، وسياسية وجماهيرية ، تكون قادرة على احداث تغيرات جذرية في الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية القائمة لمعالجة المشكلات التي تعوق تحقيق الاستدامة للاقتصاد . وهنالك مجموعة من المقترحات المتواضعة لعلها تسهم في تحقيق الخطوة الاولى باتجاه التنمية المستدامة عبر النقاط الاتية .

اولاً : تنويع الهيكل الانتاجي

تظهر اهمية تنويع الهيكل الانتاجي في العراق من مدى خطورة الاعتماد شبه التام على العوائد النفطية للاقتصاد العراقي ، وعرضت هذه الحالة الاقتصاد الى مشكلة الانكشاف الاقتصادي *، وذلك بسبب زيادة حجم الاستيرادات من السلع بجميع انواعها كنتيجة لعجز الهيكل الانتاجي من تلبية المتطلبات المتزايدة للبلد ولاسيما بعد عام 2003 ، وهذا ما عرض الاقتصاد العراق للتقلبات الاقتصادية الدولية نتيجة اعتماده على ايرادات النفط وتقلب اسعار الاخير هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ان النفط مورد ناضب غير متجدد ، اي لابد من ايجاد مصادر بديلة للدخل في المستقبل القريب ، لذا على متخذي القرار بذل قصار جهودهم لتحقيق تراكم في الموارد (المادية والبشرية) في مدة انتاج النفط للمحافظة على مستويات مناسبة من الدخل في مدة النضوب .

إن حاجة العراق الى تنويع الاقتصاد لم تكن وليدة الحاضر بل ظهرت مع نشوء الدولة العراقية ، ولكن عدم توفر الارادة السياسية والاقتصادية التي تمتلك القدرة لتحقيق هذه الخطوة والتي ستخلص العراق من الريعية للمورد النفطي ، وان استبعاد سياسة التنويع من واضعي السياسة الاقتصادية طيلة العقود الماضية ادى الى زيادة الاعتماد على النفط في تلبية كل متطلبات الدولة ، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي و الحروب التي شهدها العراق منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي ، ومن اجل تحقيق التنمية المستدامة هناك حاجة ملحة لاعتماد التنويع للاقتصاد العراقي وبشكل متوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وفي الوقت نفسه تكون نسب مساهمة هذه القطاعات متوازنة نسبياً في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ولا يكون نمو قطاع معين على حساب الاخر، لذا لابد من السعي الجاد من اجل استغلال العوائد النفطية من اجل تنمية بقية القطاعات (المهداوي، 2010: 5).

إن المطلوب في الوقت الراهن عقلنة السياسة الاقتصادية ولاسيما ما يتعلق بإيرادات القطاع النفطي واستخدامها بشكل سليم للنهوض وتطوير باقي القطاعات لتحقيق تنويع الهيكل الانتاجي للاقتصاد ، وذلك للتخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي وتنويع مصادر الدخل ، فضلا عن تقليص معدلات البطالة وزيادة نسبة مساهمة القطاع الصناعي والزراعي في الناتج المحلي الاجمالي ، فضلا عن الحفاض على المورد النفطي وتجنب الوقوع في فخ زيادة الانتاج غير العقلاني الذي سيؤدي الى النضوب السريع للمورد الناضب (مجموعة باحثين،2007: 114-115) .

تُعد سياسة التنويع ركيزة لدفع عملية التنمية بأبعادها الاقتصادية المختلفة نحو تحقيق استقرار اقتصادي مبني على قطاعات ذات عائد اقتصادي مستدام. **ولتحقيق جملة من الاهداف منها :**

1- تنويع مصادر الدخل من خلال التركيز على انشطة القطاعات التي تتمتع بميزة تنافسية عالية .
2- حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية والتقليل من درجة الانكشاف الاقتصادي الذي وصل الى 145% عام 2004، وارتفع الى 195% في عام 2018.(شلتاغ والجنابي،2018: 4)
3- توفير فرص عمل لأعداد كبيرة من الايدي العاملة .
4- التخفيف من الاثار السلبية المترتبة على البيئة نتيجة اعتماد شبه الكامل على القطاع النفطي .

واما سبل تحقيق التنويع الهيكل الانتاجي فهي :

1- اعتماد سياسة حمائية ملائمة لمنتجات القطاع الزراعي والصناعي من خلال تفعيل دور الضرائب، التي ستسهم في زيادة الايرادات الحكومية وتوفير الحماية اللازمة للقطاعات الاقتصادية لتعمل بعيداً عن المنافسة الدولية .

(*) الانكشاف الاقتصادي: وهو يوضح درجة ارتباط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الخارجي . = التجارة الخارجية (الصادرات + الاستيرادات) / الناتج المحلي الاجمالي × 100 .

2- معالجة الاختلال الهيكلي التي تعاني منها القطاعات الاقتصادية،واستغلال العوائد النفطية في دعمها وتطويرها .
3- الاهتمام بدور القطاع الخاص وتوسيع انشطته الاقتصادية من خلال تقديم الدعم اللازم له .
4- تفعيل دور القطاع السياحي واستغلال الامكانات السياحية المتوفرة في القطر ولاسيما السياحة الدينية .
5- وضع استراتيجية وطنية شاملة تتضمن خططاً خمسية لتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة والحرص على تنفيذ اهداف الخطط ومتابعتها وايجاد الخلل في حال تعثرها .

ثانياً : القطاع الزراعي وسبل استدامته

يُعد القطاع الزراعي احد اهم القطاعات الاقتصادية في العراق والتي تؤدي دوراً هاماً في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي وتوفير المواد الاولية للعديد من الصناعات التي تعتمد على منتجات هذا القطاع، وان زيادة انتاج هذا القطاع يسهم في تحقيق الامن الغذائي فضلاً عن استيعاب الزراعة اعداد كبيرة من قوى العمل (السماك،1980: 322).

وأدت الصادرات الزراعية في العراق بداية القرن العشرين دوراً مهماً في التجارة الخارجية الا ان هذا الحال لم يدم طويلاً، فبمجرد اكتشاف النفط وتزايد ايراداته بدأ القطاع الزراعي بتراجع ، فقد كان للعوائد النفطية اثر سلبي على الزراعة واعتماد الدولة العراقية شبه الكامل على العوائد النفطية واهمال هذا القطاع الحيوي. وبالرغم من رفع شعار (الزراعة نفط دائم) لدى بعض الساسة العراقيين الا انهم لم يولوه الاهتمام اللازم لهذا القطاع لدعمة وتطوير بالشكل الكافي، وظلت مساهمة الزراعة متدنية جداً وتكاد لا تذكر في بعض السنوات.

يسهم القطاع الزراعي في توظيف عدد كبير من الايدي العاملة فضلا عن تحقيق الامن الغذائي للعراق ، وليس من المنطقي ان يمتلك العراق امكانات زراعية كبيرة ويعتمد على دول لا تمتلك مثل هذه الإمكانات في تأمين سلته الغذائية ، ولاسيما ان السلع الغذائية لم تعد سلع تقليدية وانما اصبحت سلعة استراتيجية تستخدم احياناً كسلاح موجه الى الدول للضغط عليها وتنفيذ شروطها . ان تحقيق تنمية زراعية مستدامة تلبي حاجات ومتطلبات المجتمع تحتم السعي الجاد لمعالجة بعض التحديات التي تواجه النهوض بهذا القطاع ، وفي مقدمتها التصحر وتراجع الغطاء النباتي وتضائل اعداد النخيل ومشكلة الملوحة وانجراف التربة بسبب الرعي الجائر وازالة الغطاء النباتي ، فضلا عن انسياب الملوثات الكيميائية الى مياه الأنهار والمياه الجوفية وانعكاسها سلباً على الثروة السمكية ، وفي ظل هذه التداعيات بات من الضروري السعي الى احداث تنمية زراعية تتم بتوازن من اجل توفير سلة غذائية تلبي متطلبات الحياة للمجتمع بدلًا من استيرادها وتسرب كميات كبيرة من العملة الصعبة سنوياً للخارج (محمد،2012: 430) . **وان احداث تنمية زراعية مستدامة تحقق مجموعة من الأهداف من اهمها : (نصيف،2008: 81-85)**

1- تحقيق الامن الغذائي والتي تؤمن الامكانات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع .
2- المساهمة في التنمية الاقتصادية ، اذ تسهم الزراعة في زيادة الدخل القومي وكذلك من خلال ما تقدمة الزراعة من موارد اقتصادية يمكن تسخيرها لاستخدامات كمدخلات القطاعات الاخرى ولاسيما عنصر العمل وراس المال .
3- معالجة مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل لأعداد كبيرة من العاطلين .

وهذا فضلا عن بناء اقتصاد متنوع ومستدام يسهم في تلبية ما يحتاجه البلد من ايرادات مستقرة على عكس المورد النفطي المعرض الى الكثير من التذبذب ولا يمكن الجزم و الاعتماد عليه في المستقبل البعيد ، فضلا عن الاعتماد على المورد الناضب يولد غالباً المرض الهولندي على عكس باقي القطاعات غير النفطية ، **ويمكن تحقيق تنمية زراعية مستدامة عبر الوسائل الاتية : (عيدان،2014: 171-173)**

1- استخدام اسلوب الزراعة الحديث واستخدام البذور المحسنة وطرائق الري الحديثة، وكذلك تحديد المناطق الاكثر ملائمة للزراعة وذلك من خلال وضع خارطة زراعية للعراق توضح فيها المناطق الزراعية الاكثر ملائمة للمحاصيل المختلفة لتكون دليلاً للمزارعين والمستثمرين وتصنيف درجات خصوبة التربة وحصص المساحات من المياه ومصادرها.
2- الاهتمام بالثروة الحيوانية بكافة اشكالها لما تعطيه من مردود اقتصادي عالي في توفير اللحوم والمنتجات الحيوانية الاخرى، والتي تسهم في تحقيق الامن الغذائي، فضلا عن تقليل الاعتماد على الخارج .
3- توفير البنية التحتية للقطاع الزراعي كالطرق والمواصلات التي تتيح التواصل بين المناطق الزراعية والمدينة لتسهيل ايصال المنتجات من المناطق النائية الى الاسواق وتوفير المخازن المكيفة لحفظ المنتجات من التلف .
4- التركيز على استعمال الري بالتنقيط والتوسع في الزراعة المحمية (البيوت البلاستيكية) والتوسع في زراعة المنتجات التي لا تتطلب كميات مياه كبيرة.
5- دعم المزارعين من خلال وضع سياسة سعرية وتسويقية متوازنة، وتقليل نسب المخاطرة واللايقين لتحفيز المزارعين والمنتجين لزيادة الانتاج .
6- التوسع في منح الائتمان الزراعي المخطط وفق برامج مدروسة ومكافأة من يحقق جدوى اقتصادية من هذه القروض ومحاسبة من يخفق في استثمارها بشكل اقتصادي .

7- محاربة سياسة الاغراق التجاري في مجال السلع الزراعية من اجل توفير الحماية اللازمة للمزارع المحلي .

ومن الاساليب التي يمكن اتباعها من قبل الحكومة لدعم القطاع الزراعي تفعيل قوانين الاستثمار لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار، واستقطاب الشركات الاجنبية للاستثمار والاستفادة من خبراتها في هذا المجال، وتهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة وتقديم الدعم اللازم لها .

ثالثا : الاهتمام بالقطاع السياحي

يُعد قطاع السياحة من أهم مصادر الدخل في العديد من الدول ، اذ يمثل احد أهم مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير في ميزان المدفوعات ، كما إنه من الأنشطة التي تسهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وزيادة ايرادات النقد الأجنبي . ويرتبط قطاع السياحة باتجاهات عديدة ومتشابكة مع مجمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر .

وتعد السياحة واحدة من أكبر القطاعات توليداً للوظائف في مجالات عديدة ومتنوعة ، اذ تُعَد السياحة صناعة كثيفة الاستخدام لعنصر العمل ، كما إن معدل خلق الوظائف في هذا قطاع يعد أكثر سرعة من المعدلات السائدة في القطاعات الاخرى بنحو 1.5 مره (عبد الباسط ،2005: 3). يؤدي النشاط السياحي دوراً مهماً في خلق فرص التوظيف سواء بشكل مباشر من خلال استغلال المقاصد السياحية نفسها ، كالأيدي العاملة المخصصة للنقل السياحي والارشاد السياحي وحماية السياح ، أو بشكل غير مباشر من خلال خلق فرص العمل في القطاعات التي تمد السياحة بمتطلباتها من السلع والخدمات كالعاملين في البنية الأساسية ، والزراعة وتجارة المواد الغذائية ، والرعاية الصحية ، وأصحاب الحرف اليدوية، فضلاً عن توليد دخول عامة تسهم في تدعيم الاستثمارات العامة بفضل ما تسببه من زيادة الموارد الضريبية المفروضة على نشاط السياحة .

كما تشير الدراسات الى تأثر موازنات الدول النامية مباشرةً بالنشاط السياحي ، إذ تتحصل عادةً على 20% من موازنتها العامة من القطاع السياحي : ضرائب غير مباشرة كالضرائب الجمركية وضرائب المبيعات على السلع والخدمات التي يشتريها السائح ، والضرائب العقارية ، وضرائب مباشرة على دخل المشروعات السياحية وعلى مرتبات العاملين بالقطاع ، ورسوم كتلك المفروضة بالمطارات على الهبوط والصعود ، ورسوم التأشيرة ، ورسوم دخول المزارات والمتاحف والمواقع التاريخية و المنتزهات الطبيعية ، ورسوم الفنادق والمطاعم السياحية ، والخدمات العامة وأماكن اللهو، ورسوم التراخيص بمزاولة المهن والأعمال المتصلة بالسياحة . ويُذكر إن قطاع السياحة يُعد المصدر الأول لإيرادات الموازنة والإيرادات الضريبية في بعض الدول (Blanke and Geniva،2 :2007) .

لذا فمن الضروري أن تتجه نحو تطوير قطاع السياحة من خلال ما يمتلكه العراق من إمكانات ومقومات سياحية وإعادة تأهيله بالشكل الذي يوفر عوامل الجذب السياحي ، فضلاً عن إقامة اماكن سياحية جديدة عن طريق الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، وبالتركيز على تجارب الدول النفطية كماليزيا ودولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول .

ومما لاشك فيه إن مستوى أداء القطاع السياحي يعتمد بشكل مباشر على زيادة الإنتاجية في القطاعات التي تتصل به والخدمات التي تتفاعل معه ومنها شبكات النقل والاتصالات، وخدمات البنى التحتية، وحتى القطاعات الإنتاجية كالقطاع الزراعي والصناعي . فلا يكفي وجود المواقع السياحية إذا كان من المتعذر الوصول اليها أو كانت تفتقر للخدمات الأساسية . وفضلا على ذلك ، فإن قطاع السياحة يجلب الاستثمار اللازم لتطوير الخدمات الاساسية في المناطق المجاورة للمناطق السياحية ، وبالتالي يعطي حافزاً لتنمية القطاعات الأخرى . ويحتاج تطوير قطاع السياحة الى خطة طويلة الأجل بحيث تكون جزءاً من عملية التنمية الاقتصادية ، نظراً للترابط بين قطاع السياحة وسائر القطاعات الاقتصادية الأخرى، والتنمية الناجحة للسياحة في أي بلد يجب أن تركز على المجالات التي يتمتع فيها هذا البلد بميزة نسبية ، مثل السياحة الثقافية وسياحة الآثار والسياحة الترفيهية ، والسياحة الدينية ، لكي يتمكن من التنافس في أسواق السياحة الدولية ، وفضلا على ذلك ، يتطلب تطوير السياحة توفر الإرادة السياسية بتنمية القطاع وإخضاعه لتشريعات منفصلة تسعى لتحقيق أهداف السياحة في البلد وتطويرها في إطار الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد (التوني، 2001: 2-3).

وإنَ أهم الإجراءات التي تساعد في تفعيل وتنشيط قطاع السياحة هي : (ناصر ،2013: 119)

1- إعداد مخطط تنموي شامل واضح المعالم وبجدولة زمنية .
2- إشراك القطاع الخاص المحلي والأجنبي في تنمية هذا القطاع .
3- بث الوعي السياحي لدى المواطنين .
4- تحسين صورة السياحة دولياً من خلال الندوات والملتقيات والمعارض وكافة وسائل الاعلام .
5- وضع قطاع السياحة والصناعات المرتبطة به والصناعة الحرفية كأولوية من أولويات عمل برامج التنمية الوطنية ، ورصد المزيد من التخصيصات لهذا القطاع.

6- الاهتمام بالمعالم السياحية، بتوفير المرافق العامة لها والحرص على عدم احتوائها على اي مخلفات او نفايات قد تعكس صورة سلبية لهذا المرفق .

وبالتركيز على الميزة النسبية التي يتمتع بها قطاع السياحة في العراق من توفر المواقع التاريخية والأثرية نجد انَّ الميزة النسبية التي يتمتع بها هذا القطاع حالياً هي توفر مقومات السياحة الدينية حيث تُعَد نمط السياحة الرئيس في العراق كما إنها تُعد سياحة ذات إمكانات واعدة ، لأنَّ السياحة الدينية تختلف عن أنماط السياحة العامة كونها لا تخضع للمنافسة من قبل المعالم السياحية الأخرى داخل وخارج العراق .وتعد عملية تطوير المرافق السياحية من الخدمات الفندقية والشركات السياحية والخدمات المالية وتحسين أداء الخدمات الأساسية والمجتمعية (الصحية والترفيهية) من أهم وسائل تنمية قطاع السياحة الدينية في نظر الوافدين وتحديداً الذين يتطلعون الى خدمات سياحية عالية المستوى (الجميلي، 2010: بلا).

تتضح أهمية الاستثمار في مجال السياحة إذ إن لها آثاراً متعددة ومتشعبة الجوانب اذ إن اتساع حركة السياحة لا يقتصر أثره على الاقتصاد فحسب، وإنما يتسع ليكون له آثار اجتماعية من خلال الاختلاط وتبادل الثقافات التي تُنَمّي الثقافات الاجتماعية بين الدول. و ان الاهتمام بهذا القطاع بالشكل الصحيح وفق الأسُس الصحيحة ، نكون قد حققنا خطوة باتجاه تنويع الاقتصاد العراقي لما يمثله الاستثمار فيه من خطوةٍ نحو تنويع موارد الاقتصاد العراقي ، والسير باتجاه تنويع مصادر الدخل الوطني بما يخدم التنمية المستدامة .

رابعاً : الاستغلال الامثل للمورد النفطي

شكل النفط منذ اكتشافه اهمية بالغة في الاقتصاد العراقي، فقد أدت عوائد النفط دور الرضاعة للاقتصاد ويمثل قطاع النفط القطاع الرئيسي الذي تستند علية باقي القطاعات الاقتصادية طوال عقود عديدة، فوقع الاقتصاد العراقي في اشكالية عدم استخدامه لهذا المورد بالصورة التي تجعل هذا المورد يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتأكيد ان استغلال المورد بالشكل الذي يمكن الاقتصاد من التخلص من الاتكالية على المورد النفطي يتطلب ان تكون عملية استغلال المورد محكومة بوجود مؤسسات حكومية شفافة ومنصفة تفصح عن جميع البيانات المتعلقة بالنفط منذ الاكتشاف الاولي لهذه الثروة وحتى الانتاج وكمياته والايرادات المحصلة منه وابواب انفاقها، اي مؤسسات حكومية تتمتع بالرشادة والعقلانية تعبر عن إرادة شعبها (المعموري والجميلي،2011: 233) . فأنها ستسعى بالتأكيد لحفظ حقوق الاجيال اللاحقة من هذه الثروات وتوزيع ثمارها على الجيل الحالي بالشكل الذي يضمن مستويات معيشية مرتفعة وخدمات صحية وتعليمية عالية وبنى تحتية متقدمة .

ان اهمية الاستغلال الامثل للمورد الناضب عبر الزمن تتمثل في تحقيق التنمية المستدامة التي تمكن كل جيل ان يورث الجيل التالي قاعدة اقتصادية متنوعة يعادل القاعدة التي ورثها من الجيل السابق، وهذا المبدأ مشتق من فكرة العدالة والانصاف بين الاجيال، وكما تتطلب التنمية القابلة للاستدامة ان يمتلك الجيل القادم الوسائل الضرورية لإشباع حاجاته بقدر ما يمتلك الجيل الحالي (داسكوبتا،2008: 196) . يمكن المحافظة على حقوق الاجيال القادمة من خلال التنمية المستدامة التي تؤمن القدرات والطاقات والموارد المتنوعة لها والتي تتمثل برأس المال المصنع والراس المال البشري والمعرفة فضلا عن رأس المال الطبيعي بصوره المختلفة (البطاط،2007: 96) .

ويمكن ضمان حقوق الاجيال اللاحقة في المورد عبر النقاط الاتية :

1- توجيه عوائد المورد الناضب نحو المجالات الاكثر كفاءة و فاعلية في الاقتصاد سعياً لتحقيق التنويع الاقتصادي المستدام .
2- خفض معدلات الاستنزاف والهدر قدر الامكان للمورد الناضب ضماناً لحقوق الاجيال القادمة .
3- تحقيق الاستدامة البيئية من خلال التقليل من مستويات التلوث بكافة اشكاله .
4- انشاء بنى تحتية بكافة اشكالها (مادية وبشرية ومؤسساتية) التي تضمن استدامة التنمية .
5- انشاء الصناديق السيادية لضمان حقوق الاجيال القادمة من الموارد الناضبة وتوجيه استثمارات الصناديق في مجالات انتاجية تحقق عوائد اقتصادية التي تضمن المحافظة على رأس المال الطبيعي ومضاعفته .

خامساً : تقدير الناتج المحلي الاجمالي (المستدام) :

يعد الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات الاكثر اهتماماً من قبل راسمي الخطط الاقتصادية وصناع القرار، فالدولة التي تتمتع بناتج محلي مرتفع يجب ان تمتلك نظام صحي وتعليمي عالي وقدر اوفر من الديمقراطية ومعدل جريمة وفساد اقل وفي اغلب الاحيان بيئة نظيفة، الا إنه في بعض الاحيان لا يعبر **GDP** عن نمو اقتصادي بل ان المعدلات المرتفعة مضللة وينطبق هذا على الدول الريعية، اذ إن الاستنزاف السريع للموارد الطبيعية يرفع من معدلات الناتج المحلي الاجمالي، ولا يأخذ بعين الاعتبار نضوب المورد وفقدان جزء كبير من الدخل، وخير مثال على ذلك دولة نيجيريا التي استنفدت رأس مالها الطبيعي، فقد كانت من اكبر مصدري الاخشاب وبعد الافراط والاسلوب غير المستدام في استخدام هذا المورد لأعوام طويلة، اذ في عام 1988

حصلت على 6 مليون دولاراً من صادرات الغابات، في حين كان استيراداتها من منتجات الأخشاب بمقدار 100 مليون دولاراً ، فمن الممكن ان يسير البلد نحو الافلاس البيئي ويظل على الرغم من ذلك من تحقيق نمو في الناتج المحلي الاجمالي (براون واخرون، 1995: 114) .

لذا بات من الضروري الاهتمام بتكاليف الاستنزاف والاضرار البيئية وادخالها ضمن الحسابات القومية وتعديل ارقام الناتج المحلي الاجمالي لتشمل التكاليف الاتية :

1- **كلفة الضرر :** هي كلفة التلوث المباشرة والتي تتسبب عادة بأضرار خطيرة على كافة الاصعدة ولاسيما فيما يتعلق بالإنتاج والانتاجية، فمثلاً يتسبب التلوث باختفاء العديد من الاحياء ، و تصحر التربة وغيرها مما قد يؤدي الى انخفاض انتاج (المعموري، 2011: 296) .

2- **كلفة منع الضرر :** وهي الكلف التي يتحملها المجتمع لمنع حدوث التلوث والضرر البيئي، حيث تظهر بالعراق هذه الكلف بوضوح نتيجة زيادة النفايات ولاسيما بعد فتح ابواب التجارة دون قيد او شرط لسيل من السلع من دون معرفة نوعياتها ولا مدى صلاحيتها، وعادة ما تكون معظم هذه السلع رديئة النوعية، فيزداد استهلاكها ولكنها سوف تتحول ولمدة ليست ببعيدة الى نفايات متسببة بتلوث خطير على الهواء والماء والتربة، لذلك يتوجب على الحكومة العمل على ازالتها لكي لا تتراكم مؤثراتها، حيث تتكبد الحكومة العراقية تكاليف ازالة ما مقداره 36263 طن يوميا من المخلفات الناتجة عن الاستهلاك المنزلي والانشطة الخاصة الصناعية والزراعية (وزارة التخطيط/ قسم احصاءات البيئة، 2011: 196).

3- **كلفة العلاج :** هي التكاليف التي يتحملها من تضرر بسبب التلوث، مثلاً الاموال التي تُنفق من اجل استصلاح الاراضي الزراعية التي تعرضت للتصحر، وايضاً التكاليف التي تُنفق لعلاج المرضى المصابين بمختلف الامراض بسبب مخلفات النشاط الصناعي....الخ.

4- **كلفة استنزاف الموارد :** وهي التكاليف التي سوف يتحملها الجيل اللاحق عندما تنضب الموارد غير المتجددة والمستنزفة من قبل الجيل الحالي (كالنفط والغاز)، ولاسيما اذا لم يتم
تحويل العوائد المالية المتحصلة من تلك الموارد الى صورة اخرى من صور راس المال المختلفة لكي ينتفع بها كل الاجيال . وهذا يعني انه فضلا عن افقار الجيل اللاحق لتلك الموارد، فانه سوف ينفق الكثير من اجل الحصول على البديل المناسب لتلك الموارد.

5 - **كلفة الفرصة البديلة :** وتتضمن هذه التكاليف العائد الذي يمكن الحصول عليه اذا تم استغلال الموارد في مجالات غير التكاليف اعلاه.

وعند احتساب التكاليف البيئية وكلفة الاستنزاف نصل الى الناتج المحلي الاجمالي المستدام وكما مبين في الشكل الاتي .

الشكل (2)/ الناتج المحلي الاجمالي المستدام

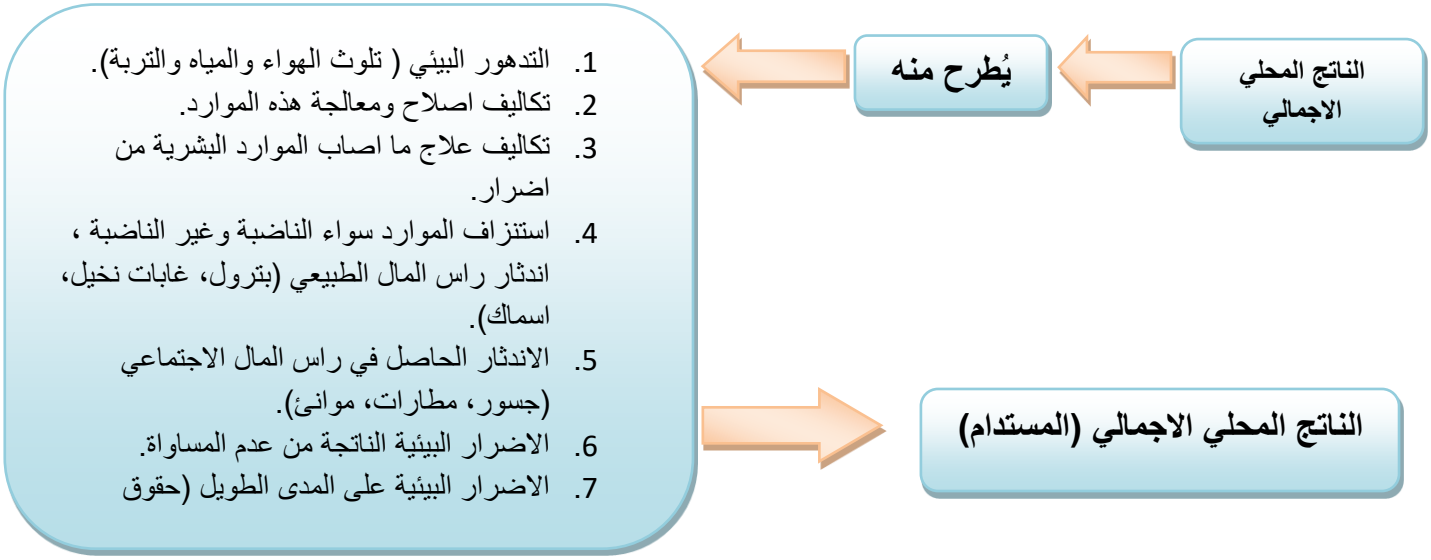

المصدر : احمد الكواز، الاضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئياً، اشارة الى حالة العراق، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص6.

ان تقدير الناتج المحلي الاجمالي المستدام يتطلب الحصول على تقدير لمكونات الاضرار التي عانت منها البيئة في العراق في السنوات الماضية، وتقدير الضرر البيئي القائم جراء مختلف الانشطة الاقتصادية ككل، ولاسيما التكاليف البيئية المرتفعة من التلوث الحاصل من عمليات استخراج النفط والصناعات المرتبطة بها، وما موجود في العراق من تكاليف الضرر البيئي، وهي عبارة عن تقديرات متناثرة تفتقر الى المنهجية و بيانات الاحصائيات الدقيقة، لذا يتحتم علينا اجراء حسابات دقيقة للحصول على الكلفة الحقيقية للضرر البيئي للحصول على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي المستدام التي يراعي بها كل التكاليف واستنزاف الثروات الطبيعية وليس تكاليف الانتاج المباشرة فقط .

سادساً : الشروط الاساسية الواجب توفرها لتحقيق التنمية المُستدامة

ولتحقيق اي من المقترحات السابقة لتحقيق الاستدامة في التنمية، لا بد من توفر الشروط التي تعد ضرورية جداً ولا يمكن الاستغناء عنها، وان اي من المقترحات السابقة وغيرها، لن تُكل بالنجاح مالم تتوفر الرغبة في التغيير من قبل الجهات ذات العلاقة باتخاذ القرار مع ضرورة ان يتميزوا بالقدرة الادارية الناجحة وامتلاك المنظور الاستراتيجي لكي تصبح الجهود مُستدامة وتأخذ عامل الزمن بنظر الاعتبار، وكما لا يخفى عن الجميع ضرورة توفير البيئة السياسية والامنية المُستقرة التي تُساعد على تحقيق التنمية المُستدامة وكما مبين في الشكل في ادناه :

الشكل (3)/ الشروط الضرورية لتحقيق استدامة التنمية في العراق

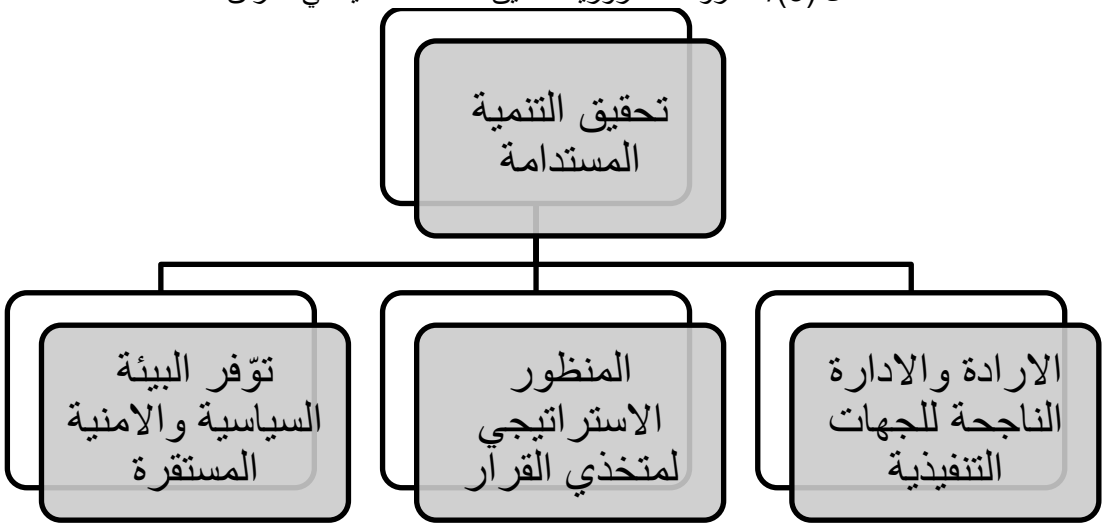

المصدر : من اعداد الباحثان

الاستنتاجات

1- ان مفهوم التنمية المستدامة يشمل جوانب وابعاد اقتصادية عديدة، وتتعدى زيادة الناتج المحلي، اذ تعد التنمية البشرية اهم بعد وجانب لها ، اذ لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون الرأس المال البشري الذي يضمن تحقيق والمحافظة على نمو امن ومستدام.

2- ان اغلب الزيادات الحاصلة في الناتج ناتجة عن زيادة الصادرات الاحفورية ، وهذا مسار غير سليم في التنمية الاقتصادية ، اذ من المهم زيادة مساهمة بقية القطاعات الاقتصادية في الناتج من خلال تطوير الكوادر البشرية القادرة على ادارة القطاعات الاقتصادية لتحقيق التنمية.

3- خلال ما تقدم يمكن الجزم ان المورد البشري هو الثروة الحقيقية للأمم وتعد هذه الثروة من الموارد المستدامة اذ تم توفير البنى التحتية الازمة لتطويرها من خلال التعليم بكافة مراحلة ولاسيما التعليم العالي.

4- يمتلك العراق المقومات الضرورية الازمة لتحقيق رباعية المنهج الاقتصادي المستدام اذ توفرت الارادة الحقيقية لتحقيق ذلك ، ولا يتم الا عن طريق الارتقاء بالموارد البشرية لتحقيق التنمية المستدامة .

التوصيات

1- الاهتمام بتحسين واقع التعليم بالعراق وضرورة اخضاع المؤسسات التعليمية في القطاع الخاص لأشراف مباشر من قبل الجهات المختصة ، وتطبيق اعلى المعايير لتحقيق مستوى تعليم يخدم عملية التنمية المستدامة .

2- تنويع مصادر الدخل العراقي وذلك تزامنا مع تطوير الموارد البشرية القادرة على ادارة القطاعات الاقتصادية المختلفة .

3- العمل على مؤامة مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ولاسيما مع التطور التقني الحاصل وذلك عن طريق خطط وبرامج تشترك بها وزارة التعليم واخضاع المؤسسات التعليمة لتطبيق الخطة.

4- ضرورة زيادة الاهتمام بقطاع التعليم بكافة مراحلة ولاسيما التعليم العالي، وذلك من خلال زيادة تخصيص النفقات العامة على هذا القطاع .

المصادر

1- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، تقرير الاحصائيات البيئية ، 2018م.
2- ناصر، رحيق حكمت، فرص وتحديات تنويع الاقتصاد العراقي(دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، 2018م.
3- بيانات البنك الدولي المنشور على الموقع الالكتروني http://data.albankaldawli.org/country/iraq
4- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة 2009 – 2019، ايلول 2014م . www.cost.gov.iq
5- عبد الله، صديقة باقر، وزارة التخطيط/العراق،الجهاز المركزي للاحصاء،مركز التدريب والبحوث الاحصائية، 2018م .
6- جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات السنوية للسنوات المذكورة.
7- لجنة الاقتصاديين العراقيين ،تقرير التنمية البشرية 1995، جمعية الاقتصاديين ،بغداد ،1995 ص169.
8- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية 2005 ، نيويورك ،2005 .
9- - السنوات : 2004،2006،2007 ، 2010اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ،التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان و الأهداف الإنمائية الألفية ،2011 .
10- جمهورية العراق ، وزارة المالية ،دائرة الموازنة ،تقارير خاصة بالدائرة، 2014 .
11- العلاق، مهدي محسن، التنمية البشرية في العراق نظرة احصائية، رواية في مستقبل الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات، ط3، بغداد، 2007م .
12- منظمة الصحة العالمية، التقرير الخاص للصحة في العالم، امن الصحة العمومية العالمي في القرن الحادي والعشرين ، 2019م .
13- بيانات البنك الدولي المنشور على الموقع الالكتروني http://data.albankaldawli.org/country/iraq
14- زيني، محمد علي، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات والمستقبل، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، ط 4، بغداد،2010م .
15- سلمان، هيثم عبد الله، اقتصاديات الطاقة المتجددة في دول مختارة، اطروحة دكتوره، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، 2013م .
16- عاتي، حسن كريم، العراق في مؤشر مدركات الفساد في تقرير منظمة الشفافية الدولية- اضواء ومعالاجات، هيئة النزاهة/ مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد 6، 2012م .
17- وزارة البيئة، توقعات حالة البيئة في العراق، التقرير الاول، 2009، 2013م .
18- لطيف، صباح محمد، صناعة الغاز في العراق الواقع وتحديات المستقبل، وزارة البيئة- العراق ، 2009م .
19- عبد العظيم، عادل ، المعهد العربي للتخطيط http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2005/32_C22-4.pdf
20- المهداوي، وفاء، المرأة الشريك الجديد لاستدامة التنمية والتحول نحو اقتصاد السوق في العراق، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي، بغداد، 2010 www.iier.org/i/.../2494/ .
21- مجموعة باحثين، النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الامريكي: رؤية مستقبلية، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2007م.
22- شلتاغ، عامر عبد الامير، هناء احمد الجنابي، تنويع الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 في ظل ألية التحول نحو اقتصاد السوق (مع اشارة الى تجربة اقليم كردستان في اقتصاد السوق)، المؤتمر العلمي الثاني، جامعة نوروز، كلية الادارة والاقتصاد، 2018م .
23- السماك، محمد أزهر، اقتصاديات النفط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، ط1، 1980م.
24- نصيف، ايمان عطية، مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2008م .
25- محمد، اسماء جاسم، التنمية المستدامة بين المشكلات البيئية وتوفير الامن الغذائي في العراق، جامعة بغداد، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 35، 2012م
26- عيدان، عماد خليل، مؤشرات الاستدامة في عملية التنمية الاقتصادية في العراق، اطروحة دكتوره، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2014م .
27- الجميلي، رياض، تنمية السياحة في المدن العراقية الدينية (كربلاء انموذجاً) جامعة كربلاء، كلية التربية ، 2010م . http://www.alhakeem-iraq.net/print.php?id=62
28- داسكوبتا، ر. بارثا، علم الاقتصاد، ترجمة خضر الاحمد، العبيكان للنشر، الرياض، 2008م .
29- البطاط، احمد كاظم، التنمية المستدامة مسار جديد في نظريات التنمية الحديثة، جامعة كربلاء، مجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 5، العدد18، 2007م.
30- براون، ر. ليستر، واخرون، انقاذ الكوكب: كيف نبني نظاماً اقتصادياً عالمياً متواصلاً بيئياً، ترجمة سيد رمضان هوارة، الدار العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة، 1995م .
31- المعموري، عبد علي كاظم، التقرير الاستراتيجي العراقي 2010-2011، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2011م .
32- احمد الكواز، الاضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئياً، اشارة الى حالة العراق، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005 .

The Iraqi economy between the challenges of reality and visions of the future to support Iraqi universities

Prof.Dr. Hayder Dhahir Mohammed
Prof.Dr. Fares Karim Barihi

Abstract

The Iraqi economy can get out of economic dependence and almost complete dependence on oil and achieve steady economic growth only after developing its human resources, through restructuring the educational system at all levels and keeping pace with the inputs of the Iraqi economy in a manner commensurate with all its sectors, and adopting modern methods in rehabilitation and training programs, especially final education , which contributes to meeting the desired development requirements of the skilled workforce, which in turn will participate in this system very effectively in the process of economic transformation from a traditional agricultural economy to a modern developing economy that relies on a wide range of commodities (agricultural, industrial and service), and that the success of educational policies in the Iraqi economy In turn, it will lead to the creation of a cumulative economy in human capital, which is the pillar and essence of development, and this requires economic, political and social policies for the success of sustainable economic development .

Keyword : sustainable development , Rentier economy, Dutch disease.

****
****
****